تراثنا

نشرة فصلية تصدرها

مؤسسة آل البيت عليهم السلام لاحياء التراث

العدد الأول - السنة الثانية - محرم ١٤٠٧ هـ

تراثنا

نشرة فصلية تصدرها مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث

- الإسهام في النشرة باب مفتوح لجميع العلماء والمحقّقين والمهتمّين بشؤون تراث أهل البيت عليهم السلام.
- الآراء المنشورة لا تعبّر عن رأي النشرة بالضرورة.
- ترتيب المواضيع يخضع لاعتبارات فنّية، وليس لأيّ اعتبار آخر.
- النشرة غير ملزمة بنشر كل ما يصل إليها.

المراسلات:

تعنون باسم **هيئة التحرير**

بيروت ــ بئرالعبد ــ مقابل البنك اللبناني / الفرنسي
ص. ب ٢٤/٣٤ ــ تلكس ٤٠٥١٢

تراثنا
العدد الأول ــ السنة الثانية ــ محرّم الحرام ١٤٠٧ هـ .ق.
الإعداد والنشر: مؤسسة آل البيت ــ عليهم السلام ــ لإحياء التراث.
الكمّية: ١٠٠٠ نسخة

معجم الرموز والإشارات

(١)

الشيخ محمد رضا المامقاني

المقدمة والفوائد

مقدمة

بسم الله الرحمٰن الرّحيم

لعل من أعسر ما يواجهه الباحث، ويصطدم به المحقّق، أو يبتلي به المبتدىء ما درج عليه القدماء من علمائنا ـ رضوان الله عليهم ـ في كتبهم العلمية ومؤلّفاتهم ومجاميعهم الحديثية من الرمز بحروف خاصة أو علامات معيّنة لبعض الأعلام أو الكتب المهمة أو اختصاراً لبعض الجمل و الكلمات التي يكثر دورانها، ويتكرّر ذكرها، أو لبعض أصحاب الأئمة عليهم السلام و رواتهم، أو تذكر كلمة مختصرة كالحرف الأول من الجملة أو الكلمة إشارة لتلك الجملة أو الكلمة، إلى غير ذلك .

ولا بدّ لمن يتصدّى لنشر المخطوطات وتحقيق المصادر و الغور في العلوم أن يلمّ بفنون عديدة كعلم الخطوط، وعلم معرفة المصادر، وعلم اصطلاحات الناسخين وقواعد التحقيق، ومصطلحات الفن الذي يبحث عنه، ومنه رموزه وغيرها، فضلاً عن إحاطته العامة بالمصطلحات الأوّلية لذلك الفن و أساليبه في التعبير و الأداء، و خصوصياته البديعية و البلاغية و الأدبية.

وحيث كثر الإبتلاء للمراجعين لهذه الرموز، ووقع الخبط و الخلط من بعض الكتّاب في النقل، بل و أصبحت تلك الرموز عند البعض طلاسم معقّدة، ونسخت من الكتب المطبوعة اليوم غالباً و هجرت.

وقد اعددت هذا المعجم مجدولاً على حروف الألفباء، يحلّ جلّ الرموز المهمّة، مع الإشارة إلى موارد الإختلاف غالباً، بعد أن لم أجد من جمعها ولا من تصدّى لاستقصائها، سوى الرسالة التي كتبها الدكتور حسين علي محفوظ باسم «العلامات والرموز عند المؤلّفين العرب»، بغداد ١٩٦٤ م، والتي لم يتسنّ لي رؤيتها، مع انّي بحثت عنها في المكتبات العامة هنا، وسألت عنها أكثر من شخص واحد.

ولكي تتمّ الفائدة وتعمّ، ألحقت بها بعض الرموز المتداولة عند العامّة في كتبهم الرجالية والحديثية.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أنّا حصرنا ما عددنا من الرموز بما كان منها متداولاً عند القوم وتلقّي منهم بالقبول، أو عند بعض الأعلام حيث تنقل عباراتهم في المجاميع كابن داود والأردبيلي ـ قدّس سرّهما ـ من الشيعة، وابن حجر والسيوطي من العامة، مع الإذعان بأنّ هذه الرموز والإختصارات أكثر ممّا ذكر بكثير، بل قيل انه لا سبيل إلى حصرها، كما قاله الدكتور المنجّد في حاشيته على قواعد التحقيق: ٢١.

وعلى هذا فالرموز خاصة وعامة.

وأعني بالخاصة: ما تداوله مصنّف في كتابه أو موسوعته مشيراً إلى ذلك في أوله أو آخره، ولم يتابعه عليه أحد، كشيخنا النوري ـ طاب ثراه ـ في «مستدرك الوسائل» في خاتمة الفائدة الخامسة من الخاتمة: ٣/ ٧١١ ـ ٧١٧، حيث ذكر (٤٢٥) رمزاً لجماعة من مشايخ الرواة عن شيخ الطائفة ـ أعلى الله مقامهم ـ ونظيره الشيخ عباس القمّي ـ رحمه الله ـ في أول سفينة البحار، حيث عدّ ثلاثين رمزاً لمجلدات البحار، والفيض الكاشاني في مقدمته الثالثة من كتابه الوافي وغيرهم.

ولم أعقد هذا المعجم لما ذكره هؤلاء ونظراؤهم، نعم ذكرت منهم من نقل كلامه في بعض الكتب مع رمزه، كابن داود في رجاله، والأردبيلي في جامعه، وقد تعرّضت إلى ذلك خاصة.

وقد وضع العلاّمة المجلسي ـ قدّس سرّه ـ في موسوعته العظيمة بحار الأنوار ثمانين رمزاً لأسماء المصادر التي رجع إليها، وتابعه غيره من نقلة الأخبار، وتعرّضنا لها جميعاً.

وعليه فقد انصبّت عنايتنا أولاً: على الإشارة إلى الرموز العامة المتداولة في أكثر من مصنّف، وتلقيت بالقبول، وثانياً: على الإعراض عن الرموز المختصة ببعض الفنون

والعلوم، كاللغوية وإن كثرت، والتفسيرية وإن قلّت، أو ما تداولته طائفة من العلماء بالهيئة أو الكيمياء أو علم الأعداد والحروف وغيرها، بل غاية جهدنا كان في حلّ الرموز الفقهيّة والحديثيّة والرجاليّة وما تعارف عليه النسّاخ عند النسخ، أو العلماء عند الإملاء.

ولا يخفى أنّا ارتأينا أن يكون البحث مبوّباً على فصلين:

أولهما: الرموز، وهي الإختصارات التي سبق الحديث عنها.

ثانيهما: الإشارات، ونعني بها ذكر بعض الأعلام الشيعية الذين عرفوا باسم، أو كنية، أو لقب، أو شهرة معينة، وقد يذكرون بغيرها، أو ينسبون إلى مصنّفاتهم أو إلى بلدانهم أو إلى مشايخهم وأساتذتهم، أو غير ذلك، وغالباً ما يغفل عن ذلك الباحث، مما حدا بنا إلى ذكرهم مرتباً على حروف المعجم، وبشكل مختصر جداً.

ومما تجدر الإشارة إليه اختلاف أنظار جمهور العلماء في الرموز والإشارات قديماً وحديثاً، سلباً وإيجاباً، استحباباً وكراهة. فقد حبّذه القدماء جداً، وعملوا به طراً لدواعٍ يمكن إجمال أهمها بما يلي:

أولاً: اختزال الوقت كتابة وقراءة.

ثانياً: الإقتصاد في الورق الغالي ـ آنذاك ـ والنادر.

ثالثاً: عدم وجود الطباعة وانحصار نشر الكتب وبثّها في النسخ والإملاء.

ولا شك أن الرمز يسهّل عملية الكتابة وسرعتها، وقد حكى الدكتور المنجّد في حاشية قواعد التحقيق: ٢١، عن ابن عساكر في مقدمة كتابه «معجم النبل» ـ مخطوط ـ قوله: «وجعلت لكل واحد من هؤلاء حرفاً يدلّ عليه تخفيفاً على الكاتب العجل ـ ثم قال ـ لأن الأجزاء تنوب عن الجمل»، وقول ابن داود في رجاله: ص٣: «.. وضمّنته رموزاً تغني عن التطويل، وتنوب عن الكثير بالقليل».

ومن هنا انصبت الرموز والإختصارات على الكتب والكلمات التي يكثر دورانها ويتكرّر ذكرها، بل قد ترد في النصوص ألفاظ وجمل تعاد كثيراً كمثل الصلاة على النبي ـ صلوات الله عليه وعلى آله ـ، والسلام على الأئمة ـ عليهم السلام ـ، والترحّم والترضي بعد ذكر الرواة والعلماء، وألفاظ التحديث والاخبار والانباء في الروايات وأسانيد الأحاديث، تشتدّ الدواعي عند الأقدمين بل وحتى المتأخّرين

وبعض المستشرقين أيضاً على اختصار كل لفظ يكثر دورانه ويعاد ذكره، وكذا الحال في اختصار أسماء المصادر التي يرجع إليها في الحواشي والهوامش.

وقد كره قوم آخرون الرموز لا للزوم اللبس والتشويش فيها، بل من جهة قلّة الأجر عليها لنقص في الكتابة، نظير ما قاله العراقي في ألفيّته، وتبعه السخاوي في شرحها: ٢/ ١٥٧، من قول الأخير: « .. قال شيخنا: والذي يظهر أنه بعد أن شاع وعرف إنّما هو من جهة نقص الأجر لنقص الكتابة وإلّا فلا خرق في معرفة الإصطلاح بين الرمز وغيره» ، وقول المصنّف: « وهو- أي الإتيان به بكماله- أولى وأدفع للإلتباس» ، قد يوجّه بكون اصطلاحه في الرمز قد تسقط به الورقة أو المجلّد فيتحيّر الواقف عليه من مبتدىء ونحوه.

ولا يخفى ما في كلامه، واستحساناته.

ثم ان جلّ المتأخّرين من العلماء أعرضوا عن هذه الرموز غالباً، ولم يحبذوها دائماً، بل نهى جمع غفير منهم عنها، وذلك لما يقع فيها من لبس وتشويش للقارىء والناسخ كما مرّ، ونعم ما فعلوا.

ولقد أجاد الشيخ المامقاني -قدّس سرّه- في فوائده الرجاليه: ١٩١، المطبوع في أول المجلد الأول من تنقيح المقال حيث قال: « إنّ الإنصاف أن هذا الذي تداولوه في كتب الرجال والأخبار من التعبير بالرموز مرجوع غايته لوجهين:

أحدهما: إنّ من لم يكن ممارساً لها غاية الممارسة على وجه لا يفترق الحال عند مبين الرمز والمرموز عنه إذا أراد مراجعة حال راوٍ في كتب الرجال تعسّر عليه الأمر لاستلزامه مراجعة أول الكتاب في كل رمز رمز حتى يستفيد المطلب، وذلك مشوش لفكره، ولا كذلك لو كتب المرموز عنه من غير رمز، فإنّه يستفيد المطلب من نفس العبارة، وكذا الحال إذا أراد مراجعة رواية في البحار أو نقلها فإنّه يحتاج إلى مراجعة الرموز حتى يطلع على ان المرموز عنه أي كتاب هو، بخلاف ما لو كتب اسم الكتاب من غير رمز، وكذا الحال في اصطلاحات الوافي فإنّه كلّما رأى المطالع في أول السند كلمة الإثنين أو الثلاثة أو الأربعة .. وهكذا يلزمه مراجعة المقدمة الثالثة من أول الكتاب أو الفهرست الذي صنعه ولد صاحب الوافي حتى يفهم المراد بالكلمة، وذلك يؤدّي إلى تشويش الفكر وتعسر الأمر، ولا مصلحة في الرمز إلّا الإختصار، ومصلحته

لا تقابل المفسدة المزبورة، ومن يكتب كتاباً كبيراً مثل البحار لا وجه لطلبه الإختصار المترتّب عليه المفسدة المزبورة» .

وأقول: ثمة فرق بين البحار والوافي في كون اصطلاحاتها خاصة وعامة، وطلب الإختصار في الكتب الكبيرة أوجه، لانعدام الطبع وقلّة النشر وسرعة الإستنساخ وغير ذلك .

ثم قال: « وثانيها: إنّ الرموز كثيراً ما تتشابه فيشتبه الكاتب أو المطالع فيبدل واحدة بأُخرى، وهذا المحذور منتفٍ في كتابة المرموز بغير رمز... وقد كثر في كلماتهم إبدال ري بدي، فترى الرجل رمز ري، مريداً به العسكري عليه السلام واشتبه المستنسخ فأبدله بدي، الذي هو رمز الهادي عليه السلام» .

وفي ما ذكره الكفاية[1] .

هذا، وإنّ عملنا في هذا البحث أولي يحتاج إلى كثير من التمحيص والتكميل، ونؤمن بلزوم تتبع فيه أكثر ووقت أوسع، خصوصاً وانه لم يطرق من قبل، لذا نأمل من السادة الأفاضل والباحثين تزويدنا بما يستجدّ عندهم أو يرون من نقود أو قصور في الإستقراء. شاكرين لهم إرشاداتهم وتوجيهاتهم سلفاً، والله من وراء القصد، وهو نعم المولى ونعم الوكيل.

---

(١) ذكر الدكتور عوّاد معروف في حاشية في مقدمته على الإكمال لابن ماكولا ١/ ١٤٩: كتاباً للمستشرق روزنتال باسم « مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي» عن ظهور هذه الرموز والعلامات وتصوّرها عند العلماء.

فوائد

الأُولى : تعورف وضع خط صغير على الحرف أو الكلمة الرامزة، علامة كونها مختصرة.

الثانية : قد يجمع بين حرفين أو ثلاثة للإيماء إلى أحوال عديدة ومصادر متعدّدة، كما هو ديدن ابن داود في رجاله، وغيره في غيره.

الثالثة : قيل؛ أول من رمز لأصحاب الأئمة عليهم السلام هو الشيخ الطوسي في رجاله، وتبعه من تأخّر عنه. وليس بشيء، إذ أنّ الشيخ ابن داود بعد أن جعل رجال الشيخ محطّ نظره ابتكر رموزاً واصطلح على ما فيه وتبعه من عقبه.

الرابعة : اصطلحوا برموز أُريد بها التصحيح أو التضبيب أو التمريض في مقام كتابة الحديث.

فالتصحيح: كتابة لفظ (صح) صغيرة على كلام صحّ رواية ومعنى، ولكنّه عرضة للشك أو الخلاف أو الوهم.

والتضبيب- ويسمّى التمريض أيضاً أو التشكيك -: وهو أن يمدّ خط أوله كرأس الصاد ولا يلزق بالممدود عليه، يمدّ على ثابت نقلاً فاسد لفظاً أو معنى أو ضعيف، أو فيه نقص، بل عدّ من الناقص موضع الإرسال والإنقطاع. وربّما إقتصر البعض على الصاد في علامة التصحيح، فأشبهت الضبة، واستعمله المتأخّرون قليلاً.

والمتعارف عليه اليوم في تصحيح المتون وضع لفظ (كذا) بين قوسين علامة أنه كذا وجده أو كذا ثبت عنده، وهو نوع تمريض للمتن وقدح فيه. وتسمّى في اصطلاح المحقّقين بـ (التكذية) مصدراً جعلياً من (كذا) ، قال في وصول الأخيار: ١٩٧: « والمستعمل بين المتأخّرين في عصر الشهيد وما قاربه التضبيب بباء هندية هكذا(٢) فوق الكلمة ثم يكتبون باء هندية أُخرى مثلها بإزائها على الحاشية يسهل تصحيحه إذا أُريد، وهو في غاية الحسن، وعليه عملنا في كتب الأحاديث وغيرها، وبعضهم ينقط ثلاث نقط عليه ثم على الحاشيه بإزائه» .

الخامسة : الملاحظ كثيراً أن بعض الرموز مشتركة بين أكثر من معنى واحد،

مثل ع: لأربعة عشر أمراً، وم: لستة عشر أمراً، وق: لاثني عشر أمراً، وهكذا كما سترى.

فمثلاً، مل: مشترك بين كتاب كامل الزيارات وأمل الآمل، أو ئر: لكتاب بصائر الدرجات والسرائر... وأمثال ذلك.

فهذه تتميّز غالباً بالمنقول والموضوع المرموز له، فإن كان في الحديث فمن الكامل أو البصائر، وإن كان في أحوال الرجال فمن أمل الآمل، وإن كان من الفقه فمن السرائر... وهكذا.

وعلى كل فغالباً ما يعرف أمثال هذا بالقرائن الحالية والسياق ويعتمد على فطنة الممارس وحدسه.

السادسة: كثيراً ما نجد بعض العلماء يخرج عن المشهور برموز خاصة ـ كما ذكرنا ـ فابن داود رمز لأصحاب الإمام موسى بن جعفر عليه السلام من رجال الشيخ بـ: م، مع أنّ المشهور هو: ظم، وبالنسبة إلى أصحاب الإمام الجواد عليه السلام: د، والمتعارف: ج، وهكذا.

وقد ذكرنا أمثال هذه فيما لو نقلت رموزهم بعينها في مصنّفات الآخرين.

السابعة: إنّ ما يوجد في حواشٍ على بعض التعليقات أو الشروح المطبوعة على الحجر أو المخطوطة المستقلة بالطبع من وجود خط (ـــــ) فوقه وتحته رقم كما لو قيل: $\frac{٥}{١٢}$، فإنّ المراد من الرقم الفوقاني الصفحة الخامسة، ومن الرقم التحتي السطر الثاني عشر من الكتاب المتن من النسخة المنظورة عند المعلّق أو المحشّي، كما في نهاية الدراية في شرح الكفاية للشيخ محمد حسين الغروي الأصفهاني وغيره.

الثامنة: ذكر بعض الأعلام أنّه كلّما ارتسم على الراوي صورة الإثنين(٢) فهي إشارة إلى تكرّر وقوع ذلك الرواي في السند، واستند فيه إلى ما نبّه عليه العلاّمة المجلسي في بعض حواشيه على البحار.

أقول: يحتمل كونه إشارة إلى تعدّد الطريق إلى الراوي لولم يكن تصريح بخلافه، فتدبر!

التاسعة: ذكر العلماء في باب آداب كتابة الحديث وغيره، انه ينبغي عدم الإخلال بالصلاة والسلام بعد اسم النبي ـ صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله ـ وأمير المؤمنين ـ عليه السلام ـ وفاطمة الزهراء ـ سلام الله عليها ـ وسائر الأئمة المعصومين

ـعليهم آلاف التحية والسلام ـ، وليكن ذلك صريحاً من غير الرمز له بأمثال ـ ص ـ و ـ ع ـ، ولا يسأم من تكرّره ولو في سطر واحد، ومن غفل عنه أو تكره حرم حظاً عظيماً، بذا قامت سيرة الأقدمين والأواسط من أهل الحديث والأساطين، وهذه السيرة جارية في اسم الله تعالى أيضاً، فينبغي انه إذا كتب اسمه سبحانه أتبعه بما هو لائق بشأنه من التعظيم والتمجيد، وهذا مما يساعد عليه العقل وصريح بعض النصوص، كما لا يخفى، وكذا ينبغي الترحّم والترضي بعد ذكر الصحابة الأخيار والعلماء الأبرار رحمة الله عليهم ورضوانه.

هذا، وقد ذكروا كراهة الرمز بالصلاة والترضي في الكتابة كما يفعله غير أهل الحديث غالباً، وهو متعارف في زماننا عامة، بل صرح جمع بكراهة الإقتصار على الصلاة بدون التسليم، وتشتدّ الكراهة في الصلاة البتراء وتسليمها، بأن لا يذكر آل الرسول ـ صلى الله عليه وعليهم ـ كما تعورف عند العامة مع ما عندهم من النصوص الصريحة في النهي عن ذلك وذمّه.

وقد فصّلنا الكلام في تعليقنا على المقباس، باب آداب كتابة الحديث، فلاحظ!

العاشرة: إذا كان للحديث إسنادان أو أكثر تامّان أو ناقصان كتبوا عند الإنتقال من إسناد إلى إسناد: ح، ويقال لها «حاء الحيلولة» أو «علامة التحويل» من إسناد إلى آخر، فيقرأ القارىء حاء تامّة ليدل على التحويل، قال ابن الصلاح في المقدّمة ص ٣٢١: «ولم يأتنا عن أحد ممّن يُعتمد بيان لأمرها»، وكتب جمع من الحفّاظ بدلاً منها: صح، ومنع منها آخرون، لإشعارها بكونها رمزاً للتصحيح.

وقيل: الحاء رمز للتحول من إسناد إلى إسناد آخر.

وقيل: لانها تحول بين الإسنادين فلا تكون من الحديث فلا يلفظ عندها بشيء.

وقيل: هي رمز لقولنا: الحديث.

وقيل: إنّ الحاء رمز عن (صح)، لئلا يتوهم أن في متن الحديث سقط، ولئلا يركب الإسناد الثاني على الإسناد الأول فيجعلها واحداً.

وجمع من مشايخ محدّثينا رضوان الله عليهم كالكليني والشيخ يكتفون بحرف

العطف، سواء كان السند الثاني تاماً أم ناقصاً.

وكثيراً ما نجد في الفهارس والمعاجم قولهم «بالإسناد الأول» وهذا يفيد فائدة حاء الحيلولة.

الحادية عشرة: قد ذكر جمع غفير أنه قد غلب على كتّاب الأحاديث الإقتصار على الرمز في حدّثنا وأخبرنا، وشاع بحيث لا يخفى على أحد منهم فيكتبون في حدّثنا: ثنا، أو: نا، أو: دنا. وفي أخبرنا: أنا، أو: أنبا، أو: بنا. وفصّلناه في المعجم.

وأما كتابة (ح) في حدّثنا و(أخ) في أخبرنا فهو مما أحدثه بعض العجم، وليس من اصطلاح أهل الحديث، كما صرّح به الدربندي في درايته: ٣٣ ـ خطّي ـ وغيره.

وهذا واضح لمن تتبع صحاح العامة ومسانيدهم والنسخ المقروءة على المشايخ، وليس الأمر في كتبنا على نمط ما ذكروه إلّا في بعض النسخ القديمة.

نعم، ما فعله عامّة محدّثينا كابن بابويه والشيخ الطوسي ـ رحمهما الله تعالى ـ وأمثالهما من ذكر الرجل فقط من غير «حدثنا»، ولا «أنبأنا» ولا الرمز له، فإنّما يفعلونه في الأكثر في أعالي السند إذا حذفوا أوله للعلم به، فيكون المعني عن محمد بن يحيى مثلاً:

فيحذفون «عن» أيضاً اختصاراً، كما أفاده الشيخ حسين العاملي في درايته: ١٩٩.

الثانية عشرة: تعارف العلماء انه إذا كان المستر في قال أو يقول عائداً إلى المعصوم عليه السلام فهم يمدّون اللام. بل يضاف له رمز التصلية والتسليم غالباً.

الثالثة عشرة: يوجد في بعض الأُصول القديمة في الإسناد لجامع جماعة معطوف بعضهم على بعض، علامة تشبه الضبة بين أسمائهم وليست ضبة، وكأنّها علامة اتصال، وهذا متداول في النسخ الخطية عند العامة غالباً.

الرابعة عشرة: كما تضبط الحروف المعجمة بالنقط، كذلك جرى النسّاخ والعلماء الأقدمون من القرن الثالث حتى السادس ـ كما قيل ـ على ضبط المهمَلات غير المعجمة على وضع بعض الإشارات على الحروف لئلاّ يقع الإلتباس فيها، وتكون علامات الإهمال دالّة على عدم إعجامها. وقد اختُلِف في كيفيّة ضبطها على أقوال ذكرها شيخنا الجدّ ـ قدّس سرّه ـ في «مقباس الهداية» وعلّقنا عليه بمصادرها كمقدّمة

ابن الصلاح: ٣٠٥، وفتح المغيث: ١٤٥/٢، وتدريب الراوي: ٦٨/٢ وغيرها، ونذكرها مجملاً وتفصيلها في المصنّفات المختصّة بتاريخ الخطّ والكتابة.

منها: قلب النقط، بجعل النقط التي هي فوق المعجمات تحت ما يشاكلها من المهمَلات فتكون العين هكذا: (ع) أو (ع).

ثمّ إنّهم اختلفوا في النقط التي تحت حرف السين، فقيل: كصورة النقط من فوق فتكون هكذا: پس؛ وقيل: لا، بل تجعل من تحت مبسوطة صَفاً، هكذا: ﺑﯿﺲ، وقال في المقدّمة: والتي فوق الشين المعجمة تكون كالأثافي، والأثافي: مأخوذة من الأحجار الثلاث التي توضع تحت القدر.

ومنها: وضع هلال كقلامة الظفر مضجعة على قفاها على المهمَلات، هكذا: سّ.

ومنها: جعلُ حاءٍ مفردة صغيرةٍ (حـ) تحت الحاء المهمَلة لئلاّ تُقرأ خاءً، أو صادٍ كي لا تقرأ ضاداً، أو سينٍ على السين كي لا تقرأ شيناً.. وهكذا سائر الحروف المهمَلة الملتبسة. قيل: وعليه عمل أهل المشرق والأندلس.

ومنها: ما وجد في بعض الكتب القديمة من جعل خطّ صغير كفتحة، هكذا: سَ، وقيل: كهمزة، وفي بعض النسخ تحتها همزة.

ثمّ إنّهم اختلفوا في الكاف واللام، فالكاف إذا لم تُكتب مبسوطة تُكتب في بطنها كاف صغيرة أو همزة، هكذا: كـ ، لـ . واللام تكتب في بطنها لامٌ، أي هذه الكلمة بحروفها الثلاثة: لاٰم

ثمّ إنّ الهاء ـ آخر الكلمة ـ تكتب عليها هاء مشقوقة هكذا: (الرحمةْ) حتى تتميّز عن هاء التأنيث التي في الصفات ونحوها.. وغير ذلك من مصطلحات الكتابة آنذاك، مع ما في غالب العلوم من آداب خاصّة بها لكتابتها كالحديث والرجال، راجعها في مظانّها.

الخامسة عشرة: إذا كثرت نسخ الكتاب وتشابه بعضها ببعض تشابهاً كثيراً من جهة الزيادة والنقيصة والهوامش والأخطاء والتصحيف والتحريف وغير ذلك، فيحتمل أن تكون هذه النسخ منقولة عن أصل واحد، عند ذلك تجعل النسخ المتشابهة فئات ويرمز لكل فئة بحرف، ويتّخذ من كل فئة نسخة تمثّلها عند اختلاف النسخ،

ويصطلح عليها بـ : فئة.

السادسة عشرة : إستعاض القدماء بدل الترقيم وضع أول كلمة من الصفحة اليسرى في الزاوية اليسرى من الصفحة اليمنى أو في أسفل تلك الصفحة للدلالة على أنّها بداية الصفحة التالية، وقد تذكر أول كلمة من الصفحة البعدية في ذيل الصفحة اليسرى.

السابعة عشرة : تعارف المحقّقون على الرمز إلى كل نسخة من النسخ المخطوطة بحرف يؤخذ غالباً من اسم صاحبها أو كاتبها، أو اسم المكتبة التي وجدت فيها، أو اسم البلدة التي فيها المكتبة، أو غير ذلك ، ويشار إلى ذلك في أول الكتاب، وغالباً ما تستقطع الرموز من نفس الأسماء المرموز لها، وندر أن تكون غريبة عنها، ويستعان بهذا عند الإشتباه.

الثامنة عشرة : غالباً ما يكتفى في بعض أسماء الكتب المركبة كـ « نهاية الأحكام» أو « روض الجنان» بالرمز للكلمة الأُولى من الإسم فيقال: « ية» و« ض» مثلاً، وقد يضاف هذا الرمز للكلمة الثانية فيقال: « ية الأحكام» أو « ض الجنان» ، أو « إيضاح فع» ، إيضاح النافع، للشيخ ابراهيم القطيفي ، ولم نتعرّض لمثل هذه الرموز التركيبية لندرتها ووضوحها.

التاسعة عشرة : قد يدخل حرف الجر أو الضمير أو الألف واللام أو غيرها من الزوائد على بعض الرموز فيظن أنه رمز جديد، نظير « بقه»: بقوله، « ليظه»: ليظهر، « فظه»: فظاهر، « في . ل»: في الحديث المرسل، « كقه»: كقوله، « بمط»: بمطلق، « لمط»: لمطلق، « ليضه»: ليظهر، « للمطه»: للمطلوب، « للظه»: للظاهر، و« الغن»: للغنية، ومعرفة هذا تعتمد على خبرة القارىء وممارسته، وقد أشرنا للمهم منها.

العشرون : قد اصطلح العلماء والنسّاخ وجرت عادتهم على حذف أُمور من الكتابة دون القراءة وهي كثيرة مشهورة ولا تخفى ، نذكر منها حذف « قال» بين رجال السند، ومنها قولهم: « وبالإسناد المذكور» ، أو: « به» ، وذلك عند كتابة الأجزاء المشتملة على أحاديث بإسناد واحد.

ومنها: حذف ألف الوصل من « بسم الله» فقط.

ومنها: حذف ألف الحارث ومالك وخالد ونحو ذلك .

ومنها: حذف همزة أبي فلان عند النداء، نحو يا باسعيد، وغير ذلك .

كما أنه تعارف عندهم إثبات أشياء في الكتابة دون القراءة مثل كتابة الواو «عمرو» ليفرق عن عمر، ومثل كتابة ألف بعد واو الجمع... وغير ذلك مما هو مقرّر في فنّ النسخ والخط.

الحادية والعشرون : أجمع العلماء على أنّه لا ينبغي لكاتب الحديث وغيره أن يصطلح مع نفسه كتابة رمز لا يعرفه الناس، فيوقع غيره في حيرة فهم مراده، ومثّل له في المقدّمة ـ ص ٣٠٥ ـ بقوله: كفعل من يجمع في كتابه بين روايات مختلفة، ويرمز إلى رواية كلّ راوٍ بحرف واحد من اسمه أو حرفين وما أشبه ذلك ، فإن بيّن في أول كتابه أو آخره مراده بتلك العلامات والرموز فلا بأس ـ ثمّ قال ـ: ومع ذلك فالأوْلى أن يتجنّب الرمز، ويكتب عند كلّ رواية اسم راويها بكماله مختصراً، ولا يقتصر على العلامة ببعض.

أُنظر: مقباس الهداية للمامقاني: ٣/ ١٠٥ ذيل تنقيح المقال، وصول الأخيار: ١٩٠، تدريب الراوي: ٢/ ٩٢ وغيرها.

الثانية والعشرون: تعدّ الدوالي ـ أعني: النقط في آخر الجمل، والفواصل في آخر العبارات ، والخطوط ، والشارحات، وعلامات التعجّب، والاستفهام، والأقواس، والمعقوفات، والقويسات، وغير ذلك ـ من الرموز التي يوضّح بها المعنى.

الثالثة والعشرون: يرى متصدّو تحقيق التراث الالتزام بقواعد رسم الكتابة المتّفق عليها قديماً إلّا في أشياء درج عليها المعاصرون، مثل رسم (مئة) و (الحارث) و (إسحاق)، ونقطتي الياء المتطرّفة للتفريق بينها وبين المقصورة، والفصل في الأعداد المركّبة، مثل: ثلاث مائة، على أن يدوّن المحقّق في المقدّمة مادرج عليه كاتب النسخة من رسم الكتابة، وأن يوضّح ذلك بأمثلة في جميع ماصنعه [١].

---

(١) أُسس تحقيق التراث العربي ومناهجه، التقرير الخاصّ: ١٧.

الرابعة والعشرون: الشروح المزجيّة مع المتون: ما كان بحروف أكبر يعدّ من المتن، وإن كان الغالب في تلك الشروح وضع خطّ على المتن لتمييزه عن الشرح، أو يقوّس بقوسين.

للبحث صلة...